

واشنطن وبرلين وطوكيو تحاصر عملة فيسبوك

تصاعدت الهجمات المحذرة من خطورة مشروع عملة فيسبوك على النظام المالي العالمي بانضمام وزارة الخزانة الأميركية ووزارة المالية الألمانية وإنشاء اليابان لمجموعة عمل لدراسة مخاطرها. ويبدو أن ذلك أجبر فيسبوك على الإعلان عن أنها لن تطلق "ليبرا" إلا بعد موافقة الجهات الرقابية والتنظيمية.

وقال لوكالة بلومبيرغ إن "الفترة الزمنية من الآن حتى الإطلاق ستكون عملية مفتوحة وخاصة لرقابة ومراجعة الجهات الرقابية. نريد أن نأخذ الوقت الكافي للقيام بذلك بطريقة صحيحة". في هذه الأثناء كشفت صحيفة بيلد الألمانية أن برلين تتساورها مخاوف شديدة من عملة ليبرا الرقمية، التي جمعت فيسبوك في اتحاد إصدارها 28 مؤسسة عالمية بينها شركات اتصالات وتجارة إلكترونية ومؤسسات المدفوعات وإصدار البطاقات الائتمانية. ورفضت وزارة المالية الألمانية التعليق على التقرير الصحافي لكن مصادر حكومية أكدت أن عملة ليبرا تمثل بكل وضوح تحدياً كبيراً للنظام المالي وخاصة البنوك المركزية.

وكان مؤسس فيسبوك، مارك زوكربيرغ، أعلن الشهر الماضي عن مشروع إطلاق العملة الرقمية وخطط طرحها للتداول في العام المقبل، والتي تسمح بتسييد مدفوعات التجارة الإلكترونية وتحويل الأموال عبر الحدود برسوم منخفضة مقارنة بالعمليات المصرفية.

لكن المتقدين، مثل كريستيان هيوون مؤسس المشارك لموقع فيسبوك، يقولون إنها تهدد النظام المالي العالمي ويمكن أن تهدم العملات السيادية وتقوض استقرار الدول.

ستيفن مونوتشين
لن نسبح لمزودي
خدمات الأصول الرقمية
بالعمل في الظل

وتخطط فرنسا لاستثمار رئاستها لمجموعة القوى الاقتصادية السبع الكبرى في إطلاق فريق عمل للنظر في كيفية قيام البنوك المركزية بضمان تنظيم العملات الرقمية مثل ليبرا، خاصة فيما يتعلق بغسيل الأموال وقواعد حماية المستهلك.

ومن المقرر أن يقدم بينوا كورور عضو مجلس السياسات في البنك المركزي الأوروبي تقريراً أولياً لتقييم عملة فيسبوك خلال اجتماع لوزراء مالية مجموعة السبع في بلدية شانتييلي شمال باريس.

وتشير التقارير إلى أن اليابان تسعى لخفض الدعم الدولي لتوسيع فرق العمل لتشمل مجموعة أكبر من الجهات الضريبية والمالية، مؤكدة أن مجموعة واسعة من السياسات المالية العالمية قد تتأثر بالعملات الرقمية.

وستبحث اليابان بصفتها الرئيس الحالي لمجموعة العشرين في سبل التنسيق بين الجهود مع مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى لمعالجة الآثار المحتملة لطرحة عملة فيسبوك.

وكان قادة مجموعة العشرين قد أكدوا خلال قمتهم التي عقدت في اليابان الشهر الماضي أنهم يراقبون عن كثب التطورات والمخاطر الحالية والناشئة التي تطوي على جميع الأص

ول المشفرة. ويبدو أن مخاض إصدار عملة ليبرا سيشهد تقلبات كبيرة قد تسفر عن أشكال جديدة للعملات المشفرة ترتبط بالسلطات النقدية السيادية لمنع الاصطدام مع النظام المالي التقليدي.



عملة رقمية تلفها الهواجس

لندن - اتسعت التكهّنات بأن عملة فيسبوك لن تجد طريقها إلى التداول وفق ملامح مشروعها المعلن، بعد اتساع الجبهات المحذرة، لتشمل قائمة طويلة تمتد من الحكومات والسلطات التنظيمية إلى المصارف والمحليين. وانضم وزير الخزانة الأميركي ستيفن مونوتشين إلى قائمة المحذرين أمس بتأكيد أن الإدارة الأميركية "تشعر بقلق بالغ" إزاء عملة فيسبوك المقترحة "ليبرا" التي أشارت غضب الرئيس دونالد ترامب والمشرعين الديمقراطيين. وكشفت صحيفة بيلد الألمانية أمس عن مذكرة داخلية لوزارة المالية الألمانية تؤكد أنها تدرس بالتعاون مع البنك المركزي الألماني كيفية الحيولة دون إرساء عملة ليبرا كبديل عن عملات رسمية مثل اليورو.

وبلغ القلق في طوكيو ذروته بالإعلان عن تأسيس مجموعة عمل لمناقشة التأثير المحتمل لتلك العملة على استقرار النظام المالي العالمي. وأظهر تشكيل المجموعة من بنك اليابان المركزي ووزارة المالية ووكالة الخدمات المالية، مقدار القلق الذي يفتأ اليابان.

وسرعان ما أدركت فيسبوك حجم الجبهة المضادة لتعلن أمس أنها لن تطرح العملة إلا بعد معالجة مخاوف الجهات الرقابية والتنظيمية والحصول على موافقتها، الأمر الذي يرجح إمكانية خضوع المشروع لتغييرات كبيرة قبل طرح العملة أو حتى إلغائها طرحها بشكل نهائي.

وقال فؤاد السنيرة رئيس وزراء لبنان السابق الذي حضر الاجتماع مع العاهل السعودي إن المحادثات ركزت على مواصلة الدعم السعودي وإمكانية تعزيز دعم الاقتصاد اللبناني.

وأكد ذلك رئيس الوزراء السابق نجيب ميقاتي وذهب إلى مزيد من التفاصيل، بالقول إن الرياض "سوف تمد يد العون لبيروت" وإن البلدين يستعدان لتوقيع 20 اتفاقاً في مجالات عديدة لها مردودات اقتصادية كبيرة.

أما رئيس الوزراء السابق تمام سلام، الذي حضر الاجتماع أيضاً فقد ذكر أن السعودية أبدت رغبتها في دعم لبنان خلال هذه المرحلة عبر اتفاقات سيتم التصديق عليها قريباً.

وصدر تأكيد من الرياض يؤكد تلك التصريحات على لسان وليد بخاري سفير السعودية لدى لبنان، الذي قال إن "زيارة رؤساء الحكومات السابقين إلى السعودية تحمل في طياتها ملامح مستقبل واعد لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين".

ويمكن لأي دعم سعودي جديد يردع المضاربات التي تراهن على إمكانية أن تعجز بيروت عن سداد التزاماتها وأن تخفف أعباء الديون والاقتراض وتخفف من قلق المستثمرين في الرهان على الاستثمار في لبنان.

إلى تيسير جمع النقد الأجنبي من المواطنين. ويؤكد متعاملون وتجار أن سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية في السوق السوداء يتجاوز الأسعار الرسمية، التي يحددها عادة البنك المركزي. ولا تستهدف السياسة النقدية لتونس تخفيضاً في قيمة الدينار، وقد نفت الحكومة مراراً نيتها تعويم العملة المحلية مع أن المسألة لا تزال تغير جدلاً واسعاً في الأوساط الاقتصادية.

وتعاني تونس من مشكلات اقتصادية مختلفة ارتفعت حدتها العام الماضي، تتمثل بالأساس في ارتفاع العجز التجاري بنسبة 23 بالمائة مقارنة مع 2016. كما أن التوازنات المالية تعاني اختلالات بسبب العجز المتوقع بنحو 6 بالمائة في موازنة 2019، نتيجة ارتفاع الديون والإنفاق، ما يجعل السلطات في سباق مع الزمن لإعادة إحياء محركات النمو وتطوير ظاهرها التهريب ومكافحة الفساد.

دعم سعودي محتمل يعزز الثقة بمستقبل الاقتصاد اللبناني

الرياض يمكن أن تردع المضاربات وتخفف أعباء الديون



تعزيز القدرة على إدارة جبال الديون

خلال جماعة حزب الله الموالية لتهران. وبدأت بوادر التحسن في موقف الرياض خلال الأشهر الماضية حين التفت السعودية تحذيراً لمواطنيها من السفر جواً إلى بيروت هذا العام، الأمر الذي أشاع بعض التساؤلات في إمكانية خروج البلاد من أزمتها الخائفة.

لكن المحليين ما زالوا يحذرون من الإقراض في التفاؤل بسبب استمرار التوترات السياسية المتشجبة، التي يمكن أن تعصف بالبلاد وتفاقم أزمتها في أي لحظة.

ويعتقد الدين العام، الذي يعادل نحو 150 بالمائة من الناتج المحلي اللبناني، وهو ثالث أعلى المستويات في العالم بعد اليابان واليونان، القمة الطافية من جبل الأزمات الاقتصادية والمالية اللبنانية. وتتسرب وتعود وتعهدات دولية كبيرة إجراء إصلاحات هيكلية قاسية، لتقديم مساعدات واستثمارات تصل قيمتها إلى 11 مليار دولار، حصلت عليها بيروت العام الماضي خلال مؤتمر سيدر في باريس.

وعادت تكهنات الدعم السعودية هذا الأسبوع بعد فتور في العلاقات بسبب التوترات السياسية، والنفوذ الإيراني على دوائر صنع القرار في بيروت من إجراءات التقشف.

ووضعت الحكومة أهدافاً طموحة لخفض عجز الموازنة وخفض الدعم الحكومي وفرض ضرائب جديدة، لكنها يمكن أن تغامر بعودة الاحتجاجات والاستقطابات في الشارع الرافض لإجراءات التقشف.

وإشارة في بيان حينها إلى أن حوالي 182 مستثمراً قدموا عروضاً للاكتتاب قيمتها الإجمالية 2.2 مليار يورو. وأخر مرة باغت فيها تونس سندات دولية كانت في أكتوبر الماضي، وبلغت قيمتها نصف مليار يورو لأجل خمس سنوات وبسعر فائدة 6.75 بالمائة.

وأشارت في بيان حينها إلى أن حوالي 182 مستثمراً قدموا عروضاً للاكتتاب قيمتها الإجمالية 2.2 مليار يورو. وأخر مرة باغت فيها تونس سندات دولية كانت في أكتوبر الماضي، وبلغت قيمتها نصف مليار يورو لأجل خمس سنوات وبسعر فائدة 6.75 بالمائة.

وتشير التقديرات إلى أن ديون تونس تشكل نحو 71.4 بالمائة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل نحو 76 مليار دينار (26.5 مليار دولار).

واعتبر محافظ البنك المركزي مروان العباسي الاثنين الماضي، الظروف النقدية والمالية الحالية في بلاده "بـالجيدة والاستثنائية".

أظهر تراجع تكلفة اقتراض الحكومة اللبنانية أمس تحسناً ثقة الأسواق المالية والمستثمرين بمستقبل الاقتصاد اللبناني بعد تزايد المؤشرات على إمكانية حصول بيروت على دعم سعودي يقلص المخاوف من اختناق الاقتصاد المترنح على حافة الإفلاس.

ويردع المضاربات على أوقها المالية السيادية. وتواجه الحكومة اللبنانية المثقلة بأحد أكبر أعباء الدين العام في العالم أزمة مالية تريد معالجتها بإصلاحات منتظرة منذ وقت طويل، وقد أقرت موازنة تقشفية غير مسبوق، لا تزال تنتظر مصادقة البرلمان.

ويعد الدين العام، الذي يعادل نحو 150 بالمائة من الناتج المحلي اللبناني، وهو ثالث أعلى المستويات في العالم بعد اليابان واليونان، القمة الطافية من جبل الأزمات الاقتصادية والمالية اللبنانية.

وتتسرب وتعود وتعهدات دولية كبيرة إجراء إصلاحات هيكلية قاسية، لتقديم مساعدات واستثمارات تصل قيمتها إلى 11 مليار دولار، حصلت عليها بيروت العام الماضي خلال مؤتمر سيدر في باريس.

وعادت تكهنات الدعم السعودية هذا الأسبوع بعد فتور في العلاقات بسبب التوترات السياسية، والنفوذ الإيراني على دوائر صنع القرار في بيروت من إجراءات التقشف.

وإشارة في بيان حينها إلى أن حوالي 182 مستثمراً قدموا عروضاً للاكتتاب قيمتها الإجمالية 2.2 مليار يورو. وأخر مرة باغت فيها تونس سندات دولية كانت في أكتوبر الماضي، وبلغت قيمتها نصف مليار يورو لأجل خمس سنوات وبسعر فائدة 6.75 بالمائة.

وتشير التقديرات إلى أن ديون تونس تشكل نحو 71.4 بالمائة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل نحو 76 مليار دينار (26.5 مليار دولار).

واعتبر محافظ البنك المركزي مروان العباسي الاثنين الماضي، الظروف النقدية والمالية الحالية في بلاده "بـالجيدة والاستثنائية".

وإشارة في بيان حينها إلى أن حوالي 182 مستثمراً قدموا عروضاً للاكتتاب قيمتها الإجمالية 2.2 مليار يورو. وأخر مرة باغت فيها تونس سندات دولية كانت في أكتوبر الماضي، وبلغت قيمتها نصف مليار يورو لأجل خمس سنوات وبسعر فائدة 6.75 بالمائة.

وتشير التقديرات إلى أن ديون تونس تشكل نحو 71.4 بالمائة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل نحو 76 مليار دينار (26.5 مليار دولار).

واعتبر محافظ البنك المركزي مروان العباسي الاثنين الماضي، الظروف النقدية والمالية الحالية في بلاده "بـالجيدة والاستثنائية".

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

لندن - دفع المتعاملون في الأسواق المالية العالمية السندات الحكومية اللبنانية المقومة بالدولار إلى الارتفاع، الأمر الذي يعني تراجع تكلفة الاقتراض السيادي وتخفيف أعباء الديون الكبيرة، وذلك بعد تصاعد التكهّنات بإمكانية حصول بيروت على دعم مالي سعودي.

وكان ثلاثة رؤساء سابقين للحكومة اللبنانية قد أكدوا بعد لقاءهم بالعاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز في الرياض الاثنين الماضي، أن السعودية تعتزم دعم لبنان، الذي يواجه تحديات اقتصادية خائفة.

وارتفعت أسعار السندات التي يجل أجل سدادها في أعوام 2024 و2025 و2027 بنحو واحد بالمائة بعد تلك التصريحات، الأمر الذي يخفف الضغوط المالية على الحكومة اللبنانية

وإشارة في بيان حينها إلى أن حوالي 182 مستثمراً قدموا عروضاً للاكتتاب قيمتها الإجمالية 2.2 مليار يورو. وأخر مرة باغت فيها تونس سندات دولية كانت في أكتوبر الماضي، وبلغت قيمتها نصف مليار يورو لأجل خمس سنوات وبسعر فائدة 6.75 بالمائة.

وتشير التقديرات إلى أن ديون تونس تشكل نحو 71.4 بالمائة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل نحو 76 مليار دينار (26.5 مليار دولار).

واعتبر محافظ البنك المركزي مروان العباسي الاثنين الماضي، الظروف النقدية والمالية الحالية في بلاده "بـالجيدة والاستثنائية".

وإشارة في بيان حينها إلى أن حوالي 182 مستثمراً قدموا عروضاً للاكتتاب قيمتها الإجمالية 2.2 مليار يورو. وأخر مرة باغت فيها تونس سندات دولية كانت في أكتوبر الماضي، وبلغت قيمتها نصف مليار يورو لأجل خمس سنوات وبسعر فائدة 6.75 بالمائة.

وتشير التقديرات إلى أن ديون تونس تشكل نحو 71.4 بالمائة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل نحو 76 مليار دينار (26.5 مليار دولار).

واعتبر محافظ البنك المركزي مروان العباسي الاثنين الماضي، الظروف النقدية والمالية الحالية في بلاده "بـالجيدة والاستثنائية".

تونس تنفخ الاحتياطيات المالية بديون جديدة

تونس - اتسعت مخاوف الأوساط المالية التونسية من أن تتخلف الدولة عن سداد ديونها، التي بلغت مستويات كبيرة قياساً بالناتج المحلي الإجمالي نتيجة الإفراط في الاقتراض.

ونفخت تونس احتياطيات البنك المركزي في الأيام القليلة الماضية بعد أن تمكنت من بيع سندات بقيمة 700 مليون يورو كان البرلمان قد رفضها في مايو الماضي قبل أن يعود ويوافق عليها بعد ذلك.

وأظهرت بيانات صادرة عن المركزي أسس ارتفاع احتياطي البلاد من النقد الأجنبي إلى 15.59 مليار دينار (5.43 مليار دولار)، وهي احتياطيات تكفي لحوالي 87 يوم توريد، ولكنها تبقى بعيداً جداً عن مستويات 2010 حينما كانت تبلغ 13.5 مليار دولار مع اعتبار الفارق في صرف الدينار بين الفترتين.

وكانت وزارة المالية قد قالت الأربعاء الماضي إنها باغت سندات مقومة باليورو لأجل سبعة أعوام بسعر فائدة يبلغ 6.37 بالمائة.

وقال العباسي، خلال جلسة استماع في البرلمان، إن "الوضع المالي الحالي استثنائي.. السياسة المعتمدة بدأت تعطي ثمارها، من خلال تحقيق استقرار في سعر صرف الدينار".

وصعدت قيمة العملة المحلية أمام الدولار في تعاملات الاثنين الماضي، إلى متوسط 2.86، مقابل 3 دنانير لكل دولار مطلع يونيو الماضي.

وأرجع العباسي، الاستقرار في الوضع النقدي، إلى اتخاذ بلاده "قرارات جريئة عبر تعزيز الشفافية ومقاومة السوق الموازية، وغسل الأموال ومكافحة الإرهاب".

ويعمل المركزي التونسي، وفق القانون المنظم لنشاطه، سلطة التدخل للسيطرة على أسعار صرف الدينار بهدف حماية الاقتصاد من التقلبات المفاجئة، التي يمكن أن تضر بالاقتصاد. وقرر المركزي في أبريل الماضي منح تراخيص لفتح مكاتب صرافة تعمل إلى جانب البنوك المحلية، حيث ستنحى للسلطات معرفة تحركات الأموال التي تدور في السوق السوداء، بالإضافة

5.43
مليار دولار، احتياطيات العملة
الصعبة، ولكنها تبقى بعيدة جداً
عن مستويات عام 2010

وتشير التقديرات إلى أن ديون تونس تشكل نحو 71.4 بالمائة إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل نحو 76 مليار دينار (26.5 مليار دولار).

واعتبر محافظ البنك المركزي مروان العباسي الاثنين الماضي، الظروف النقدية والمالية الحالية في بلاده "بـالجيدة والاستثنائية".